### خلال مؤتمر المحللين الماليين للتعليق على نتائج الربع الأول للبنك

# «وربة» يدرس البدء في توزيع أرباح على المساهمين

عقد بنك وربة المؤتمر الأول للمحللين الماليين للتعليق على نتائج الربع الأول من العام الحالي الرئيس التنفيذي للبنك شاهين الغانم ورئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط خالد حافظ ومدير التخطيط والتحليل المالي أحمد صادق.

واستهل شاهين الغانم عرض السياسات التشغيلية للبنك، قائلا إن بنك وربة لديه نظرة إيجابية تجاه التوقعات الاقتصادية للكويت في ضوء تحسن توقعات البنك الدولي لمعدلات النمو للناتج المحلي والذي وصل إلى 3,5٪ في 2019 بدعم من خطة الحكومة للتنمية وإطلاق مشروعات تنموية عملاقة. وأشار الغانم الى ان فرص تنويع الاقتصاد في الكويت واعدة بتوقعات نمو 3,3٪ للقطاع غير النفطي وهو ما يعتبر إيجابيا للقطاع المصرفي.

وعن البيئة التشغيلية لبنك وربة، قال الغانم ان الحصة السوقية للبنك في الكويت تصل الى 4,1٪ في الخدمات المصرفية المقدمة للشركات و2,1٪ في الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والتي يقدمها البنك من خلال 12 فرعا.

وذكر الغانم أن «وربة» قام بتعيين احد كبار الجهات الاستراتيجية العام الماضي لمراجعة استراتيجية البنك ومساعدة الإدارة في وضع وتطوير خطة استراتيجية جديدة لـ 5 سنوات مقبلة.

وتقوم استراتيجية البنك على محورين رئيسيين، وهما النمو والربحية والثاني تطوير العلامة التجارية والقدرات المتميزة لدى البنك.

وقال حافظ إن هيكل أصول البنك لم يتغير تقريبا مع النمو، حيث تمثل محفظة التمويل 74٪ من إجمالي الأصول فيما حافظت محفظة الاستثمار على نسبة 13٪ من إجمالي أصول البنك.

وأوضح أن ودائع العملاء تمثل 58٪ من إجمالي القدرة التمويلية للبنك وودائع البنوك والمؤسسات المالية تمثل 35٪ والمرابحة المجمعة 7٪.

وأشار حافظ الى أن وربة يركز على تمويل الشركات والصفقات المشتركة، حيث ان 80٪ من إجمالي تمويل البنك يذهب الى الشركات.

وعن مخاطر التمويل، قال حافظ ان نسبة التمويل غير المنتظم تصل الى 1,62٪ وهي أقل من متوسط السوق البالغ 1,9٪ فيما تبلغ نسبة تغطية المخصصات لدى البنك 102٪ وهي أقل من متوسط السوق البالغ 200٪.

وردا على سؤال حول المخصصات، قال حافظ ان نسبة المخصصات لمحفظة التمويل شهدت ثباتا عند 0,23٪ العام الماضي وتشكل المخصصات المحددة 62٪ من إجمالي مصروف المخصصات بالربع الأول من العام الحالي، ويأتي ذلك بالتزامن مع تطبيق البنك لـ IFRS9 باستثناء مخصصات محفظة التمويل.

وأضاف حافظ ان البنك يتميز برسملة قوية، حيث يصل معدل كفاية رأس المال 21,26٪ بفارق كبير عن النسبة الرقابية المطلوبة والبالغة 13٪.

وردا على سؤال حول معدل النمو المتوقع لأصول التمويل، قال حافظ انه يتوقع ان يواصل البنك النمو بقوة بخانتين عشريتين خلال العام الحالي. وقال حافظ لقد انتهينا من تغطية الخسائر المتراكمة الناجمة عن تكاليف التأسيس وبدأنا تكوين احتياطيات إيجابية تعزز قاعدة رأس المال وليس لدينا نية في الوقت الحالي لزيادة رأسمال البنك.

وردا على سؤال حول ما إذا كان البنك ينوي توزيع أرباح على المساهمين في المستقبل، قال حافظ ان خطط البنك بناء احتياطيات كافية للحفاظ على زخم النمو تؤتي ثمارها بعد البدء في تكوين أرباح متراكمة إيجابية وسيركز البنك في الفترة المقبلة على توزيع أرباح على المساهمين والاستمرار في معدلات النمو.

وعن اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع IFRS9 على مخصصات خسائر الائتمان، قال حفاظ انه لا يتوقع اي تأثير سلبي على الأرباح نتيجة السياسة المتحفظة التي اتبعها بنك الكويت المركزي خلال السنوات الماضية في تكوين وبناء المخصصات. وقال حافظ نستهدف تحقيق عائد على حقوق المساهمين يتماشى مع متوسط السوق ويتراوح بين 11 و12٪.

شاهين الغانم

**شاهين الغانم: متفائلون بوضع الاقتصاد الكويتي وأثره الإيجابي على القطاع المصرفي**

**حافظ: تغطية المخصصات لدينا تصل لـ 102٪ وهي أقل من متوسط القطاع البالغ 200٪**

**كفاية رأسمال البنك قوية بـ 21,26٪ ونستهدف عائداً على حقوق المساهمين 11 ـ 12٪**

### تعادل النفط بالموازنة أقل بـ 17 دولاراً من متوسط السعر منذ بداية العام

# «كامكو»: فائض مالي متوقع بالميزانية الكويتية بـ 7٪ من الناتج المحلي

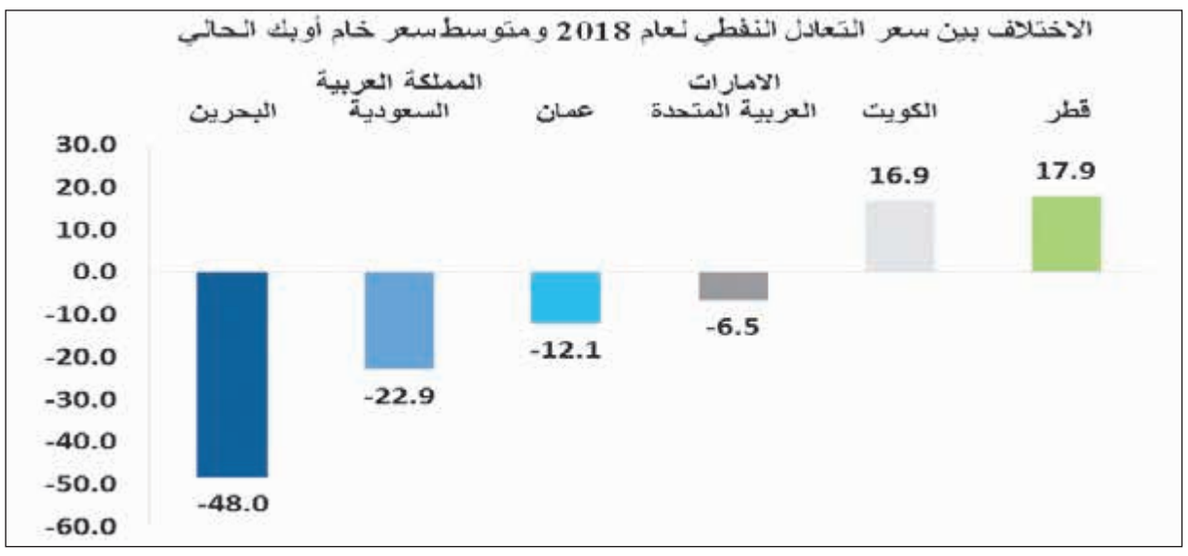


توقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول الخليج بنسبة 1,9٪ في العام 2018 و2,6٪ في 2019، حيث تم تخفيض معدل النمو للعام 2018 بواقع 0,3٪، في حين تم نشر تقديرات العام 2019 للمنطقة حديثا. وبالنسبة للعام 2017، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0,2٪ نظرا لتراجع ناتج النفط الفعلي بـ 2,8٪ نتيجة لاتفاقية أوبيك خفض الإنتاج.

بالنسبة للعام 2018، شهدت كل دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين والسعودية، مراجعات سلبية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المتوقع أن يكون النمو في البحرين مدفوعا بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (3,6٪) نظرا لاستفادتها من توقع الانتهاء من انجاز المشاريع الاستثمارية، في حين من المنتظر تحقيق تحسن أسرع في السعودية حيث كان تأثير الضبط المالي أقل مما كان متوقعا من قبل.

## الكويت وقطر تتميزان بسعر تعادل أقل بهوامش وقائية تبلغ 17 دولاراً للبرميل لتحقيق التوازن في ميزانية 2018

وفي العام 2019، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمنطقة في حدود 2,7٪، في حين يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 2,2٪ على أساس سنوي مع قيام دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة إنتاج النفط تباعا في العام 2019. كما يتوقع أن تتمكن قطر من تسجيل أسرع وتيرة للنمو الاقتصادي غير النفطي على مستوى المنطقة خلال عامي 2018 و2019، ليصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 4,1٪ على أساس سنوي لكل عام.

وعلى صعيد سعر التعادل النفطي اللازم تحقيقه لموازنات دول مجلس التعاون الخليجي، واستنادا إلى متوسط سعر النفط الذي شهدناه منذ بداية العام 2018 إلى تاريخه (65 دولارا للبرميل)، سيرتفع سعر التعادل النفطي لكل الدول الخليجية باستثناء قطر والكويت.

وذكر تقرير كامكو أن قطر والكويت يتميزان بسعر تعادل نفطي أقل بالمقارنة بمتوسط أسعار النفط منذ بداية العام حتى تاريخه ما يمثل هوامش وقائية بنحو 17 دولارا للبرميل لتحقيق التوازن في الوقت الحالي لموازنة العام 2018، وفقا لتوقعات كامكو.

كما تجدر الإشارة إلى انه باستثناء قطر، تم رفع سعر التعادل النفطي اللازم لتحقيق موازنة متوازنة لكل دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة بتوقعات العام 2018 الواردة في التقرير الصادر في أكتوبر 2017 عن صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من ذلك، فان كل أسعار التعادل النفطي قد تم تخفيضها أو الإبقاء عليها دون تغير بالنسبة للعام 2019 بما يعكس حفاظ دول مجلس التعاون الخليجي وتركيزها المستمر على التحوط المالي وتحقق الاستفادة المثلى للنفقات.

ويتوقع أن تحقق الكويت أعلى معدلات الفائض المالي، حيث يتوقع أن يصل الفائض المالي للكويت لعامي 2018 و2019 إلى 7٪ و6,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي وتظل الدولة الخليجية الوحيدة التي تنفرد بتسجيل فائض مالي في العام 2018. أما بالنسبة للعام 2019، بخلاف الكويت، يتوقع أن تسجل قطر فائضا ماليا بنسبة 3,4٪ من الناتج المحلي.

### عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح وانتخبت مجلس إدارة جديداً

# الهاجري: أرباح «صكوك» تراجعت بسبب التداعيات السلبية للبيئة الاستثمارية

جانب من عمومية«صكوك»

طارق عرابي

أكد رئيس مجلس ادارة شركة صكوك القابضة محمد الهاجري ان الشركة واجهت بعض التحديات خلال العام الماضي نتيجة لتراجع وتيرة النمو الاقتصادي والمتغيرات التي تشهدها المنطقة، وما نجم عنها من تداعيات وآثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على البيئة الاستثمارية في المنطقة العربية وخاصة قطاع الاستثمار العقاري.

وأضاف في كلمته أمام الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والتي عقدت صباح أمس، أنه انطلاقا من حرص «صكوك القابضة» على امتصاص الانعكاسات السلبية لتلك الاحداث والمتغيرات، فقد عملت على تخفيف آثارها السلبية المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاستثماري للشركة، خاصة أن «صكوك» وشركاتها التابعة لم تكن بمنأى عن هذا التراجع في ظل ضبابية تلك المتغيرات والمستجدات.

**الشركة واجهت بعض التحديات نتيجة تراجع وتيرة النمو الاقتصادي**

**«صكوك» وشركاتها التابعة لم تكن بمنأى عن التراجع في ظل ضبابية المتغيرات**

وأشار الهاجري إلى ان أرباح الشركة قد انخفضت خلال العام 2017، وذلك بسبب انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية نظرا للركود العام في سوق العقار وذلك من خلال ملكيتها في شركاتها التابعة والزميلة، لافتا إلى انخفاض إجمالي أصول الشركة لعام 2017 بنسبة 6٪، حيث بلغت 99,6 مليون دينار مقارنة بـ 105,5 ملايين دينار في 2016، كما انخفضت حقوق المساهمين بنسبة 8٪ لتبلغ 65,8 مليون دينار مقارنة بـ 71,6 مليون دينار.

وأضاف ان خسائر الشركة تراجعت خلال العام الماضي، حيث سجلت خسائر صافية بلغت قيمتها 5,1 ملايين دينار، مقارنة بخسائر قدرها 6,7 ملايين دينار في 2016، كما بلغت خسارة السهم الواحد 8,95 فلوس لعام 2017 مقارنة بـ 11,8 فلسا في 2016.

ونوه عن أن أرصدة المعاملات المستحقة من الأطراف ذات صلة خلال العام الماضي بلغت 6,6 ملايين دينار، واضاف كما ان ارصدة المعاملات الى أطراف ذات صلة في 2017 بلغت 173,9 الف دينار، بينما بلغت أرصدة دائني التمويل الاسلامي خلال عام 2017 بلغت 6,4 ملايين دينار، وبلغت قيمة تكاليف التمويل الإسلامي خلال العام الماضي 409 آلاف دينار.

**الجمعية العمومية**

وكانت عمومية صكوك القابضة قد وافقت على جميع البنود المدرجة في جدول اعمالها كافة، ومن بينها الموافقة على عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وعدم صرف مكافأة مالية لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

كما انتخبت الجمعية العمومية مجلس إدارة جديدا للسنوات الثلاث القادمة ضم كلا من مجموعة عارف (مقعدين)، شركة عارف الاهلية وشركة منشآت للمشاريع العقارية، بالإضافة إلى عيسى المطوع كعضو مستقل.

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إعلان عن وظائف شاغرة (للكويتيين)

تعلن هيئة أسواق المال عن توفر فرص وظيفية لذوي الخبرة في مجال التدقيق الداخلي للعمل لديها في الاختصاصات التالية:

| م | الوظيفة | الخبرة | الشروط |
|---|---|---|---|
| 1 | اختصاصي أول Senior Specialist | خبرة 10 سنوات في ذات المجال منها 4 سنوات خبرة كحد أدنى بوظائف إشرافية | المعرفة والالمام بالنظم والإجراءات المالية والمحاسبية والإدارية والتشغيلية، بالإضافة الى مهارة عالية في القيادة والاشراف والتوجيه والقدرة على إدارة فرق عمل. |

شروط عامة للتقدم للوظيفة:

- أن يكون المتقدم كويتي الجنسية.
- أن تكون شهادة البكالوريوس معتمدة ومصدقة من قبل وزارة التعليم العالي في دولة الكويت.
- تقديم الشهادات المهنية كال CIA و CPA ان وجدت.
- الخضوع للاختبارات العامة والتخصصية.
- اجتياز المقابلات الشخصية.
- تقديم كافة المستندات المطلوبة.
- الاخلال بأي شرط من الشروط العامة أو الخاصة الواجب توافرها في المتقدم لطلب الوظيفة تعرضه الى الغاء طلب تسجيله دون الحاجة الى إبلاغه.
- تقدم الطلبات عن طريق بوابة التوظيف الالكترونية لهيئة أسواق المال والتي يمكن الوصول اليها عبر الموقع الالكتروني www.cma.gov.kw، ولن يقبل أي طلب خارج هذا المسار.
- يشترط للتعيين استيفاء الشروط اللازمة للتعيين وفقا للوائح والأنظمة المعمول بها في هيئة أسواق المال.

تقدم الطلبات اعتبارا من يوم الإثنين الموافق 7 مايو 2018 وآخر موعد لقبول استلام الطلبات هو يوم الخميس والموافق 31 مايو 2018 عند الساعة 3.00 ظهرا.